التحديات المجتمعية لمشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية
دراسة تحليلية من منظور سوسيولوجي

ا. د حمدان رمضان محمد

العراق/جامعة الموصل/كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع

الخلاصة :

استهدف البحث التعرف على واقع مشاركة السياسية المرأة العراقية، ومعرفة مدى قدرتها على تحمل المسؤولية عند ممارستها للسياسية، فضلا عن ذلك التعرف على اهم التحديات المجتمعية التي تواجهها في مشاركتها بالعمل السياسي، بالإضافة الى ذلك فقد تم تحديد مشكلة البحث من خلال ما شهدتها المرأة العراقية كثير من الحرمان والغبن في حقوقها ودورها في المجتمع، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1920 الى وقتنا الراهن مما سبب في تأخر حضورها في ميدان السياسية، كما تتمثل اهمية هذا البحث في كونه يتناول قضية في غاية الاهمية تتعلق بشريحة واسعة من المجتمع، ومشاركتها في الحياة السياسية مع الرجل في بناء الدولة، وذات دور اساسي في البناء الحضاري للمجتمعات.

وتوصل البحث الى عدة استنتاجات منها، ان مشاركة المرأة سياسيا اصبحت من القضايا الهامة والجوهرية والتي اكدتها المواثيق الدولية والامم المتحدة والتشريعات العالمية والوطنية على حد سواء، كما ان مشاركة المرأة في الحياة السياسية تخضع لاعتبارات زمانية ومكانية تتباين اتجاهاتها بين المجتمعات طبقا لدرجة تطورها وتقدمها ونضجها الحضاري والسياسي. وان اوضاع المرأة العراقية بشكل عام من ناحية تواجدها السياسي لا زالت غير مرضية، فهي تتعرض لشتى انواع التمييز في مختلف مجالات الحياة.

الكلمات المفتاحية: المرأة، المعوقات، المشاركة، الدور، السياسية.

Societal challenges for Iraqi women's participation in political life Analytical study from a sociological perspective

Prof. Dr. Hamdan Ramadan Mohamed

Iraq/Mosul University/College of Arts/Department of Sociology

Abstract.

The research aimed to identify the reality of Iraqi women's participation in politics, and to know the extent of their ability to assume responsibility when practicing politics, in addition to identifying the societal challenges of their participation in political work, in addition to that, the research problem was identified through what the Iraqi women witnessed a lot of deprivation and injustice In her rights and her role in society, since the founding of the modern Iraqi state in 1920 until the present time, which caused the delay in her presence in the field of politics. Building the state, and a key role in the civilized construction of societies.

The research reached several conclusions, including, that women's political participation has become one of the important and fundamental issues confirmed by international charters, the United Nations and global and national legislation alike, and that women's participation in political life is subject to temporal and spatial considerations whose trends vary between societies according to the degree of their development, progress and civilizational maturity. and political. The conditions of Iraqi women in general in terms of their political presence are still not satisfactory, as they are exposed to various types of discrimination in various areas of life.

Keywords: women, obstacles, participation, role, politics.

المقدمة :

ان قضية المرأة اصبحت اليوم قضية عالمية، واصبح موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية يحتل مرتبة متقدمة من مؤشرات تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات، فالمشاركة السياسية للمرأة يرتبط بالشرعية القانونية لها وهي الاشتراك في عمليات صنع القرارات السياسية الانتخابات والتصويت وغيرها(رجائي واخرون، 2018: ص3). لذا فان موضوع مسالة المرأة تتعاظم بالاهتمام من قبل المجتمعات والهيئات الدولية والمؤسسات والساسة وعلماء الاجتماع في الالفة الثالثة والعقود الماضية، وجرت النقاشات والمؤتمرات الأكاديمية حول تفعيل دور المرأة وتحسين مكانتها، وتنوعت البرامج والخطط التي تطورها وتؤهلها لما تعددت الحلول والمقترحات لكثير من العقبات التي تواجهها من العادات والتقاليد، وسلطة المجتمع ألذكوري، ومدى قدرتها على مواجهة التحديات التي فرضت عليها(الراشدي،2011: ص1).

بالإضافة الى ذلك باتت مشاركة المرأة واهتماماتها تشغل حيزا واسعا من الاهتمام عالميا ومحليا، اذ ارتبط المشاركة السياسية للمرأة بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تروم الوصول نحو الديمقراطية، لذ اصبحت الظاهرة عميقة متأصلة بالحياة الاجتماعية قوامها النضج الثقافي والاجتماعي والسياسي للفرد والمجتمع، والابتعاد عن الثقافة السائدة التي تحول المرأة الى كائن محبط مهمش فاقد لأبسط حقوق الانسانية، كما ان قضية المشاركة السياسية للمرأة صارت منهجا وممارسة في اغلب المجتمعات الانسانية، بل غدت مطلبا تنمويا مهما من مطالب التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية الشاملة في راس المال الاجتماعي التي تسعى الدول الى بلوغها وتحقيقها(محمد،2019:ص1).

وتعني المشاركة السياسية في أوسع معانيها، حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، بينما تعني في أضيق معانيها حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم. ويرى بعض علماء الاجتماع أن المشاركة في الحياة السياسية تسير من حيث أهميتها، جنباً إلى جنب مع المشاركة الاجتماعية، فالمشاركة السياسية تزداد مع ارتفاع مستوى المعيشة والاستقلال في المركز الاجتماعي واتساع المسؤولية المهنية ودرجة التعليم ، لان الأفراد المنتمين إلى جماعات ثقافية أو مهنية ، كالنوادي أو منضمات الشباب .....الخ ، يبدو أن هذه المنظمات تدفع أعضاءها للاشتراك في الحياة العامة وتحديد مواقفهم من قضايا وسياسات مجتمعهم المختلفة، دون لفظ سياسة ، بهذه الطريقة يشترك الأفراد في الحياة السياسية بطريقة غير مباشرة (مدكور،: ص457–546).

فضلا عن ذلك، يحتل موضوع المشاركة السياسية للمرأة مكانة متميزة في الفكر المعاصر بمختلف تياراته واتجاهاته لعدة اعتبارات تاريخية وواقعية، ومن وجهة النظر السوسيولوجية ، تتلخص مشكلة المرأة في إنها كانت

خلال الآلف السنين تشغل مكانة أدنى من مكانة الرجل على الرغم من أنها تلعب أدواراً اجتماعية لا تقل أهمية عن الرجل. وبالرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على وضع المرأة في جميع أنحاء العام منذ بدأت الثورة الصناعية وما رافقها من ثورات سياسية واجتماعية وسياسية. ولحد المرحلة الراهنة ، إلا أن هذه مشكلة ما تزال قائمة في معظم أنحاء العالم من حيث الأعباء المنزلية وحظوظها في العمل والتعليم ومساواتها مع الرجل ومشاركتها في الحياة السياسية والعامة، ومساهمتها في اتخاذ القرارات(الراشدي،2011: ص5)..

ولعل قضية التنمية السياسية ، بوصفها أحد مكونات التنمية المجتمعية، لا يمكن انجازها بالشكل المطلوب في إطار غياب الدور السياسي المؤثر للمرأة ، بوصفها نصف المجتمع وبدون مشاركتها المتكافئة في العملية السياسية التي تتيح لها تواجداً فعالاً، ويصبح الحديث عن الممارسة الديمقراطية السلبية حديثاً منقوصاً بدون المرأة.

وبناء على ذلك فان هذا البحث تأتي محاولة لتوضيح دور المرأة وبيان اهميتها كشريكة اساسية مع الرجل في المجتمع من خلال مشاركتها في ممارسة دورها الحقيقي من البيئة الاجتماعية، وحل مشاكلها التي قد تعترض طريقها ونهوضها، اذ ان أي نهضة او مشروع حضاري لا يمكن ان تنجز او تبلغ اهدافه دون اشراك كافة مكوناته وفئاته وشرائحه، وان المرأة احد هذه الفئات الاجتماعية التي تشكل نسبة كبيرة من الهرم السكاني في المجتمع فلا بد من الاهتمام بها واعطائها الدور الاساسي في قيادة وادارة المجتمع. وعلية تم تقسم البحث الى عدة محاور منها:

اولا: الاطار المنهجي البحث.

- **مشكلة البحث.**

إن عناصر مشكلة المرأة العراقية بشكل عام تختلف عن عناصرها في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وهناك عوامل متعددة ومتداخلة في مشاركة المرأة العراقية منها تتعلق بالوعي الاجتماعي للمرأة والرجل، وكذلك في العادات والتقاليد والأعراف في المجتمع، التي تقف عائقا في وجه تحرير المرأة ومساهمتها في مسيرة التقدم الاجتماعي. وكذلك إلى عدم الاستقرار السياسي في المجتمع وانعكاسات ذلك على المرأة والرجل على حد سواء.

فضلا عن ذلك فقد شهدت المرأة العراقية كثيرا من الحرمان والغبن في حقوقها ودورها في المجتمع، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1920 الى وقتنا الراهن حيث تمثلت بالحروب المتوالية، والحصار الاقتصادي، والنزاعات الداخلية والحروب الاهلية، بالإضافة الى فقدان الامن والامان وصور الارهاب بالمجتمع العراقي كل ذلك جعلها تعاني من تراجع والتمييز والتهميش في المجتمع، وبالرغم من ذلك فان من الملاحظ ان الدعوة الى تحرير المرأة العراقية مازال يعاني الكثير من المشاكل، اذ ان جوانب كثيرة منه مازالت تتخلله عديد

من المشاكل نفسها التي كانت موجودة في السابق، كانتشار الامية وطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة ومستوى الحقوق الاجتماعية.

والواقع أن كل العوامل المذكورة وغيرها تلعب أدواراً في تكريس الوضع المتدني للمرأة العراقية في السلم الاجتماعي، وفي عرقلة تنمية المجتمع وتقدمة، إلا أن جوهر المشكلة يكمن في الواقع الاجتماعي بالدرجة الأولى وليس بالوعي في البناء الاجتماعي والاقتصادي المتخلف للمجتمع العراقي الذي كرسه التاريخ . كما إن أهم مظاهر واقع المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع العراقي ينحصر في هذا القضايا أهمها غياب المرأة وضعف تواجدها في المؤسسات التمثيلية من مجالس منتخبة وأحزاب سياسية ويمتد هذا الغياب في الحكومة وفي التنظيمات غير الحكومية في مواقع اتخاذ القرار ويتضاعف هذا الغياب بتهميش ودورها ومكانتها بأنها أقل من الرجل في المرتبة الثانية، وإلى أن وجدت بوادر المشاركة المرأة وإسهاماتها في المجال السياسي فان هناك مجموعة من القيم المتخذة لعزل المرأة عن المجتمع السياسي انطلاقا من اعتبار تواجدها وعملها في هذا الميدان من قبيل الشكليات فقط .

وفضلا عن ذلك كثرة المشكلات والظروف الاجتماعية الضاغطة والصعبة التي مر بها العراق، مما جعلها تعاني من تحقيق ذاتها ورغبتها بالإسهام في تطوير المجتمع، وتقدمه وحل مشاكله من جهة، ومن جهة اخرى عدم تحررها من النظرة السلبية التي تواجهها نتيجة العادات والتقاليد التي حجمت من تطلعاتها، وطموحها، واسهاماتها الحقيقية في صنع القرار السياسي، ومشاركتها في العملية السياسية الفعلية في الحياة السياسية، وتقدم دورها في التغيير، والتحديث ،والتطور في المجال السياسي مع الرجل في بناء الدولة، وهذا ما لا يمكن معالجتها الا عن طريق مشاركة المرآة فعليا في الجوانب المختلفة من امور الحياة منها اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية، ومن هذا المنطلقات نرى بان الموضوع يستحق البحث والدراسة.

- **تساؤلات البحث.**

وانطلاقا مما أثرناها في مشكلة البحث فيما سبق سوف نحاول في هذا البحث الإجابة عن عدة التساؤلات، منها:

ماذا نقصد بالمشاركة السياسية للمرأة؟. ما طبيعية المشاركة السياسية للمرأة العراقية في الحياة السياسية في الوقت الراهن؟. هل للمرأة العراقية دور فعال ومؤثر في العملية السياسية ؟. ما شكل المشاركة السياسية الذي مارسته المرأة العراقية قبل وبعد التغيير السياسي في الحكم بالعراق؟. هل أثرت التحديث او التغيير السياسي في العراق على دور وطموح المرأة في العملية السياسية؟. وما هي اهم التحديات التي تعترض مشاركة المرأة العراقية سياسيًا؟. ماهي اليات تمكين وتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية؟. وما هي الاتجاهات العامة نحو مشاركة المرأة في العمل السياسي؟. ماهي طبيعة الخصائص والقدرات اللازمة للمشاركة السياسية للمرأة العراقية في الحياة السياسية؟. ماهي مظاهر مشاركة المرأة العراقية في البناء السياسي بعد التحولات الاجتماعية والسياسية

والاقتصادية التي شهدها العراق بعد التحول الديمقراطي؟. كيف يمكن أن يكون مآل مشاركة السياسية للمرأة العراقية في المستقبل؟. ماهي طرق ايجاد المعالجات والحلول لها في ضوء نتائج الدراسة.

- **اهداف البحث.**

يسعى البحث الى تحقيق عدة اهداف رئيسة منها:

1. التعرف على واقع مشاركة المرأة العراقية سياسيا من منظور سوسيولوجي.
2. معرفة مدى قدرة المرآه في تحمل المسؤولية في الحياة السياسية .
3. تحديد مدى تأثير الظروف والوضع الراهن على رغبة المرأة في المشاركة السياسية.
4. تشخيص وابراز التحديات السياسية التي تواجهها مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
5. تقديم رؤية لما يتطلبه مشاركة المرأة العراقية من دور في مجال العمل السياسي في الدولة بالمستقبل.

- **اهمية البحث.**

تتمثل اهمية هذا البحث في كونه يتناول قضية في غاية الاهمية تتعلق بشريحة واسعة من المجتمع الا وهي المرأة، ومشاركتها في الحياة السياسية مع الرجل في بناء الدولة، وذات دور اساسي في البناء الحضاري للمجتمعات. فضلا عن ذلك يعد موضوع مشاركة السياسية للمرأة من الموضوعات المهمة والحيوية في مجال الشخصية، فضلا عن ذلك، تكمن اهمية البحث في النتائج او الاستنتاجات التي سوف يسفر عنها البحث والتي تعد مؤشرات يمكن ان يستفاد منها متخذي القرار من المسؤولين والاحزاب السياسية في المؤسسات الدستورية والسيادية في ادارة الدولة وغيرها من المؤسسات المهتمة بالعمل المرأة والتي تقدم البرامج والانشطة التي تسهم في تنمية السمات الايجابية لدى المرأة.

كما تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات علمية وتطبيقية تتمثل في الاعتبارات العلمية في أن البحث تكمن في مواجهة التحديات والمعوقات التي تحول دون فعالية المرأة في الكل الاجتماعي، وتتضح كذلك من خلال تنمية المعرفة الاجتماعية المتخصصة، في حقل علم اجتماع المرأة، وعلم الاجتماع السياسي، وفتح ميادين جديدة حول الموضوع للباحثين ودراستها، فضلاً عن أهميتها كونها تساهم في بناء قاعدة بيانات ومعلومات عن طبيعة مشاركة السياسية للمرأة العراقية، ومظاهر هذه المشاركة على مستوى المؤسسات التمثيلية المنتخبة والأحزاب السياسية، وفي تولي المناصب القيادية في الحكومية، وفي مواقع اتخاذ القرار. أما الاعتبارات العملية، فان أهمية هذا الموضوع تنبع من كون مظاهر المشاركة السياسية للمرأة العراقية وأن ترتبط بطبيعة حالة السلطة السياسية، فأنها يجب إن تطرح في إطار أوسع وأعم واشمل وهو التنمية السياسية.

- **تعريف بمفهوم المشاركة السياسية في البحث.**

تدل صفة المشاركة بصورة عامة، على الإسهام والتعاون في إي وجه من أوجه النشاط الإنساني (مدكزر،1975:ص545). أما صفة المشاركة الاجتماعية، أو ما يسمى الشعبية فهو فرضية متاحة للإسهام في صناعة القرارات واتخاذها وتنفيذها، والإدارة الاجتماعية للديمقراطية للمجتمع(الجوهري،1978:ص85).

ويؤكد (كارل جونار ميردال) أن المشاركة الشعبية تعني مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرارات والإسهام في تنفيذها، وقد تتطلب ذلك أحداث تغيرات في بعض مكونات البناء الفوقي للمجتمع، سواء كانت قيمة أو سياسية (Gannar,1971,pp.7-10). في حين أجمع الباحثون والمختصون بعلم الاجتماع السياسي بان المشاركة السياسية: (على أنها عملية اجتماعية سياسية يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لان يشارك في وضع الاهداف العامة لمجتمعه وأفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف وانجازها)(Tery,1972,p.96).

بينما عرف العلامة (هيربرت كلوس) المشاركة السياسية بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لدية الفرصة في أن يشارك في صنع الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف(اسعد،1999:ص510). ويعرف (صموئيل هنتكتون ونيلسون)، المشاركة السياسية بأنها: (النشاط الذي يقوم به أفراد بالمجتمع بقصد التأثير في عملية صنع القرار في المؤسسات السياسية)(الغزالي،1987:ص76).

ويرى (جاك كلوسكي) المشاركة السياسية على أنها (الانشطة الادارية التي عن طريقها يسهم أعضاء المجتمع في اختيار ممثليهم في الحكم وفي تكوين السياسة العمومية لمجتمعهم بشكل مباشر أو غير مباشر(العزي،1994:ص157). ويعرفها (ابراهيم ابراش) بقوله:(هي تعبير عن القناعة وإيمان الفرد بانه جزء من النسق السياسي وهي لا تنفصل عن الوعي السياسي الناشئ من التنشئة السياسية ولا تنفصل عن الثقافة السياسية للمجتمع التي تنمي روح المشاركة السياسية وتحمل المسؤولية)(ابرش،1998:ص242).

وفي هذا السياق يشير(أوروم) إلى المشاركة السياسية على أنها (مختلف الطرق التي من خلالها يحاول الناس التأثير على العملية السياسية) (ourm,1993,p.235). وينظر (فيليب بر) إلى المشاركة السياسية على أنها (مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية، ويقترن هذا في النظم التي تعد فيها الديمقراطية قيمة أساسية ومهمة بمفهوم المواطنة)(برو،1998: ص301).

أما تعريفنا الإجرائي للمشاركة السياسية في حدود هذا البحث: فهو احترام الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة وحقها في شرعية التعبير عن أفكارها ضمن إطار مؤسسات المجتمع، والمساهمة والممارسة في اتخاذ القرارات أو السياسات المجتمعية سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ثانيا: لمحة تاريخية لمشاركة المرأة في المجتمع.

يعود اشتغال المرأة العربية بشكل عام والمرأة العراقية بشكل خاص في العمل السياسي والاجتماعي الى قدم الحياة، حيث عاشت المرأة في بلاد ما بين النهرين مراحل مختلفة في معترك الحياة، فكانت لها مكانة مرموقة لم تصل لها نظيراتها الا بعد عناء طويل، لكنها عانت ايضا من الظلم والتهميش سنين طوال واثرت على الحضارات المختلفة على مر العصر(الشيخلي ،2016). كما ظهرت في حضارة وادي الرافدين تشريعات اجتهدت لتشكيل نوعا من الحماية الحالية للمرأة، ففي شريعة (اور نمو)عدد من المواد القانونية تعالج حقوق المرأة وشؤونها العائلية. وخصصت شريعة حمورابي اكثر من ثلاثين مادة قانونية وشؤون الاسرة والمرأة بالذات(عقراوي، 1978: ص60)

فضلا عن ذلك نجد في العصور ما قبل الاسلام (بلقيس) ملكة سبا التي تولت امور الحكم والقيادة والعمل السياسي بفضل ذكائها ورجاحة عقلها والجرأة والشجاعة(بادي،2005: ص102). وكذلك الحال بالنسبة(زنوبيا ملكة تدمر) في سوريا(مملكة تدمر"، www. wikipedia .org)، وملكة (كليوباترا) في مصر القديمة وغيرها من النماذج في بالحضارات القديمة، بالإضافة الى ذلك كانت المرأة عند الاغريق محتقرة مهنية حتى سموها رجسا من عمل الشيطان(عنتر،2003: ص23). كما كانت مكانة المرآة في حضارة الصين تحتل المنزلة الدنيا في المجتمع(باسيلي، د.ت: ص324). اما المرأة عند الرومان فكانت محرومة من جميع حقوقها السياسية ومعظم حقوقها الاجتماعية، وقد قال فقهاء الرومان ان"" المرأة مهيأة بالفطرة للعناية بأمور البيت والرجل للأعمال العامة والخارجية""(فهمي،1947:ص147).

في حين مكانة المرأة في عصر ما قبل الاسلام اي عصر(الجاهلية) فكان المجتمع يكره النساء كرها شديدا، ومرت وضع المرأة في الجاهلية بمراحل متفاوتة ومتناقضة(محمد، مصدر سابق: ص34). في حين جعلت الاسلام يهتم بالمرآة ومشاكلها في المجتمع الجديد ويولى لها عناية خاصة وجعلها تنال حقوقها كاملة بدون التباس او غموض(كيال،1982:ص63). بينما قطعت مكانة المرأة في النصف الثاني من القرن العشرين خطوات واسعة نحو تحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية مع الرجل(دوجان،2015)، وحققت الكثير من المكاسب في المجالات العمل والنشاط السياسي، وبدا المحافل الدولية منذ عام(1972 –1995)على وجه الخصوص تهتم بقضايا المرأة(الامم المتحدة،1996: ص6).

ويعد ظهور فكرة كتاب(اثبات حقوق النساء) للباحثة(ماري ولستون كرافت) من احد اهم الكتب المساهمة في ظهور وانتشار الفكر النسوي، بالإضافة الى ذلك بعد فترة تم اندلاع (حركة تحرير المرأة) في الستينات القرن الماضي بالولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية اطلق اسم نسوية الموجة الاولى على حركة النساء القديمة، واعلن عن بداية نسوية الموجة الثانية، وتطور مفهوم النسوية بعد ان اقحم في ميدان العلاقات السياسية والتمكين من خلال مفاهيم الجنس والنوع وعبر النظرية النقدية وابحاث السلام والدراسات الانمائية في ثمانينات القرن العشرين(جندلي،2007: ص337).

في حين بادرت النساء في العالم العربي متأثرا بالتطور في العالم الغربي طول القرن العشرين الى تشكيل جماعات بقصد الاعراب عن الراي السياسي والاجتماعي والثقافي، وفي الثمانينات شهدت انتشار للأبحاث والكتب التي سلمت تماما بحق المرأة في الاستقلال الذاتي، واقرت لوجودها كقوة سياسية اقتصادية فاعلة وقادرة على النضال والدفاع والتعبير عن حياتها وعن مستقبل المجتمع الذي انتمى اليها(ابو بكر،2002: ص80). ومن المثير للاهتمام أن قضية مشاركة المرأة كانت أحد الموضوعات الرئيسية في الإصلاح السياسي الذي نوقش خلال القمة العربية في تونس في مايو 2004 وناقش القادة العرب لأول مرة قضية النهوض بالمرأة العربية عنصر أساسي في التنمية السياسية والاقتصادية في العالم العربي(Rowaida ALmaaitoh , 2011 : pp1-22).

علاوة على ذلك، أنشأت جامعة الدول العربية لجنة المرأة في امانة الجامعة في اوائل السبعينات من القرن العشرين واعتمدت الاستراتيجية العربية للنهوض بالمرأة حتى(عام 2000) بالموافقة على برنامج التعاون العربي، وأقامت البلدان أشكالا مختلفة من الوزارات والمؤسسات الوطنية من أجل المرأة بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين، مثل فلسطين والجزائر ومصر والعراق، وبهذا اخذ دور المرآة في تنامي مستمر في السنوات الاخيرة وامتد الى العديد من المجالات، بعدما تم تدعيمه من طرف العديد من المكاسب والحقوق السياسية والاجتماعية والمهنية، وان للمرأة العربية بشكل عام والمرآة العراقية بشكل خاص مشاركات تاريخية قوية وناجحة خاصة اثناء الاستعمار الغربي للمنطقة العربية، نضالها الى جانب الرجل لتحقيق الاستقلال الوطني(عميمر،202018-2019: ص26).

اما في العراق كانت البدايات الفعلية للحركة النسائية على مستوى السياسي كانت في الثلاثينيات، وقد ترافقت مع حركة نمو الحركة الديمقراطية المحاربة للاحتلال البريطاني، اذ تميزت هذه المرحلة ببروز العديد من التنظيمات التقدمية، اي نشوء تنظيمات نسائية ذات وجه ديمقراطي مميز، وذات منطلقات تقدمية شاركت في مختلف النضالات القومية والوطنية والاجتماعية(مطر،1982: ص9). وفي هذا الاتجاه قامت السلطة العراقية بتأسيس الاتحاد العام لنساء العراق في عام 1972،وكذلك ما شهد العراق من احداث خطيرة للمدة(1981-

2003) تمثلت بشكل اساس بالحرب العراقية الايرانية، ثم تلتها حرب الخليج الاولى وما شهدتها من صراعات عسكرية دموية ارتبطت بالعقوبات الاقتصادية، فان مثل هذه الاشكاليات لابد من ان يكون لها تأثير كبير على حالة المرأة العراقية(مثنى،1998:ص6).

كما ان دور المرأة في الحياة السياسية اصبح اكثر فاعلية بعد 2003 عن طريق نظام (الكوتا) ادى الى دخول المرأة في البرلمان ومشاركتها في الحياة السياسية والترشيح للانتخابات البرلمانية والمحلية وادارة الشؤون التي تخص مجتمعنا بنسبة توصل الى اكثر من (25%)، الا انها لازالت ليست كبيرة مقارنة بمشاركة الرجل(محمد،2019: ص42-43). وعلى الرغم من كل الجهود التي كانت تبذل لتحقيق تساوي الفرص بين المرأة والرجل لا تزال الفجوات بين الجنسين كبيرة في مختلف المجالات، ولا يزال يتعين على المرأة في كثير من البلدان العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص ان تقطع شوطا طويلا للحصول على حقوقها.

ثالثا: مدخل نظري لماهية المشاركة السياسية في المجتمع.

المشاركة السياسية تعني العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع ، وتحديد أفضل الوسائل لانجازها ، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة.

لذا فالمشاركة السياسية ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية ، التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات، لذلك فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية ، حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة ، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع.

كما تؤدي المشاركة الى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع ، مما يؤدي بدوره الى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام ، لذلك فإن المشاركة تعطي الجماهير حقاً ديمقراطياً يمكنهم من محاسبة المسؤولين عن أعمالهم اذا ما قصروا في الأداء ، كما ان المشاركة تجعل الجماهير أكثر إدراكاً لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللإمكانيات المتاحة لهم فتفتح باباً للتعاون البنّاء بين الجماهير والمؤسسات الحكومية(موقع الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام،2009: ص2).وبعد تعريفنا لماهية المشاركة السياسية، سنحاول في هذا المحور التعرف على مستويات ،ومراحل، وخصائص، ومحددات، ومتطلبات، وكذلك الدوافع الكامنة وراء المشاركة السياسية. على النحو الاتي:

اولا- مستويات المشاركة السياسية

لما كانت المشاركة السياسية تعني بصيغة عامة تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية ، التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة ، فإن هذه المستويات لمشاركة المواطنين في الحياة العامة ، تختلف من دولة

لأخرى ، ومن فترة لأخرى ، في الدولة نفسها ، ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها ، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام . ومن هذه المستويات :

أ- ممارسة النشاط السياسي

ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة شروط فهي . عضوية منظمة سياسية ، والتبرع لمنظمة أو مرشح ، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر(Karl,1961).

ب- المهتمون بالنشاط السياسي

ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ، ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية (محمد،2006:ص117).

ج- الهامشيون في العمل السياسي

ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له.

د- المتطرفون سياسياً

وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ، ويلجؤون الى أساليب العنف ، تجاه المجتمع بصفة(موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصدر سابق:ص6) و(الاسود،2001:ص77-78) و(سعد،1981:ص205)

ثانيا- مراحل المشاركة السياسية

1- الاهتمام السياسي

متابعة الأحداث السياسية.

ب- المعرفة السياسية

يعني المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع(ابراش،1998:ص242).

ج- التصويت السياسي

ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية ، بالدعم والمساندة المادية ، من خلال تمويل الحملات ، ومساعدة المرشحين ، أو بالمشاركة بالتصويت(موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصدرسابق :ص7) .

د- المطالب السياسية

وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية ، وتقديم الشكاوي ، والالتماسات ، والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية وغيرها.

ثالثا– خصائص المشاركة السياسية

تتسم المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمجموعة من السمات والخصائص العامة ، وذلك على النحو التالي :

1. المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي.
2. المشاركة سلوك مكتسب.
3. المشاركة سلوك ايجابي واقعي.
4. المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة(موقع مؤسسة صوت المجتمع،2006:ص7).
5. للمشاركة مجالات متعددة اقتصادية اجتماعية وسياسية.
6. المشاركة فقد تكون على نطاق محلي وإقليمي أو قومي .
7. المشاركة حق وواجب في آنٍ واحد.
8. المشاركة هدف ووسيلة في آنٍ واحد.
9. المشاركة توحد الفكر الاجتماعي للجماهير(المصدر نفسه ، ص6) .

رابعا–دوافع المشاركة السياسية.

يسعى الفرد للمشاركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، انطلاقاً من عدة دوافع ، منها ما يتصل بالمجتمع ككل ، ومنها ما يتعلق باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية . وعلى هذا يمكن الحديث عن نوعين من الدوافع(ابرش، مصدر سابق:ص248) :

1– الدوافع العامة وتشمل على :

1– الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه.
2– حب العمل العام، والرغبة في مشاركة الآخرين في تطور المجتمع.
3– الرغبة في لعب دور محوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة.
4– الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعاته.
5– الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة للوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها(موقع مركز دراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصدر سابق ، ص7) .
6– الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة.
7– عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية في محيط الفرد.
8– توافر الضمانات القانونية والدستورية .
9– تعاليم الدين من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المباركة(المصدر نفسه ، ص8).

2- الدوافع الخاصة وتتمثل في :

1. محاولة التأثير على صيغ السياسة العامة في المجتمع.
2. تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع واكتساب الشهرة ، والحصول على التقدير والاحترام .
3. إشباع الحاجة إلى المشاركة.
4. تحقيق مصالح شخصية(سعد ،مصدر سابق: ص209).

خامسا-محددات المشاركة السياسية

تتأثر مشاركة الأفراد في الحياة العامة بتغييرات متقدمة أهمها المؤثرات السياسية التي يتعرض لها ، وخصائص الخلفية الاجتماعية ، مدى توفر وفاعلية القنوات المؤسسية للتعبير والعمل السياسي ، وغيرها من المحددات التي يمكن التعرض لها على النحو التالي(المنوفي،1987:ص343) و(فؤاد،1995:ص83) :

1. المنبهات السياسية :

مع تعرض المرء للمؤثرات السياسية يزداد احتمال مشاركته في الحياة العامة.

2- المتغيرات الاجتماعية :

يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالمتغيرات الاجتماعية المختلفة(موقع مركز دراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، مصدر سابق ، ص8).

3- الإطار السياسي :

ترتبط المشاركة بعناصر الإطار السياسي ، التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن(المنوفي، مصدر سابق:ص345).

سادسا-متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة :

تتطلب المشاركة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها ، وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعدها على تحقيق أهدافها ، بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة .

وأهم هذه المتطلبات :

1. ضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير.
2. ارتفاع مستوى وعي الجماهير ، بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عبر بها المجتمع.
3. الشعور بالانتماء للوطن.
4. الإيمان بجدوى المشاركة(المنوفي ، مصدر سابق ، ص346).
5. وضوح السياسات العامة المعلنة.
6. إيمان القيادة السياسية ، وقناعتها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة.

7. وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة(موقع مركز دراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، مصدر سابق ، ص9).
8. وجود برامج تدريبية لمن في مواقع المسؤولية ، وتنمية قدراتهم على المشاركة .
9. وجود القدوة الصالحة في كل موقع من مواقع العمل .
10. اللامركزية في الإدارة.
11. زيارة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها حتى تغطي أكبر مساحة ممكنة .
12. تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسة(المصدر نفسه ، ص9).
13. ضرورة التزام وسائل الاتصال بالصدق والموضوعية .

رابعا: الأبعاد النظرية للمشاركة السياسية

يختلف العلماء في تفسيراتهم للمشاركة السياسية باختلاف الخلفية الفكرية التي ينطلقون منها ، فعلماء الاقتصاد مثلاً يركزون على العامل الاقتصادي بوصفه العامل الأساس الذي يدفع المواطن نحو المشاركة السياسية ، وذلك حين يشعر بالاستغلال من قبل الآخرين فهو يبدأ للحصول على مصالحه والدفاع عنها ووضع حد لاستقلاله ، وهذا لا يأتي إلا من خلال المشاركة السياسية الفاعلة القادرة على تغيير نمط النظام الاقتصادي والسياسي في الدولة(محمد،1989:ص230–280).

ويرى " موسكا " أن المجتمعات تمر بحركة أشبه ما تكون بعملية دورة حيث توجد طبقة مستغلة وأخرى مستغلة ، تقوم الطبقة الحاكمة بترشيح النظام الاجتماعي لخدمة مصالحها ، بينما تبقى الطبقة المستغلة للحكومة تناضل من أجل وضع حد للاستغلال عن طريق وصولها الى السلطة. كما أن المفكر " باريتو " يرى أن كل تدرج اجتماعي يشهد بالطبع حركة أو ذبذبة بحيث يصعد أفراد الطبقات الأدنى إلى المراتب العليا ، في الوقت نفسه يفقد أعضاء المراتب العليا أوضاعهم حين يحل محلهم أفراد آخرون(شراب،1988:ص69).

والماركسيون بشكل عام يفسرون المشاركة السياسية من هذا المنطق أي من خلال الصراع الطبقي بين طبقة الأغنياء المستغلة وطبقة الفقراء المستغلة ، فإحساس الطبقة العاملة بالاستغلال من الطبقة البرجوازية ، وهيمنة الطبقة الأخيرة على الحياة السياسية في البلاد ، يدفع الطبقة العاملة الى محاولة التمرد ووضع حد للاستغلال، وهذا لن يتم إلا بالكفاح ضد الطبقة البرجوازية وإسقاطها والإحلال محلها في إدارة الدولة، أي أن الشعور بالاستغلال يدفع المستغلين إلى المشاركة السياسية من أجل الوصول إلى السلطة ووضع حد للاستغلال .

أما علماء الاجتماع فيربطون المشاركة السياسية بطبيعة التركيب الاجتماعي للمجتمع ، فكل نمط من أنماط العلاقات الاجتماعية يعكس شكلاً من أشكال المشاركة السياسية ، إلا أن تغيير أنماط العلاقات بين الجماعات

يؤدي إلى زيادة التعقيد في النسيج الاجتماعي، فتنامي الشرائح الاجتماعية يؤدي الى ظهور مطالب جديدة ومختلفة عن الشرائح التقليدية ، مما يخلق نوعاً من القلق لدى الشرائح التقليدية ، الأمر الذي يدفع بها إلى الانخراط في النشاط السياسي لكي لا تفقد مكانتها الاجتماعية في المجتمع(parcto,1925,p36-46).

وهناك من يفسير المشاركة السياسية مستنداً إلى نظرية التنمية ، مركزاً على أن الحركات القومية خاصة في دول العالم الثالث تستند إلى تنمية المنفعة التي تقوم بعملية التنشئة والتجهيز للتأثير على المجتمع ، ودفعه للمشاركة السياسية من خلال نشر أفكار جديدة وإحياء التراث والأمجاد القديمة ، والتركيز على الشعارات التي تدغدغ عواطف الناس ومشاعرهم ، والتأكيد على العدالة والمساواة بين جميع المواطنين مما يجذب أكبر عدد من الناس إلى الانخراط في العمل العام(محمد، مصدر سابق،230).

خامسا: المرأة وعلاقتها بالمشاركة السياسية.

إن للمرأة اهمية كبيرة في المجتمع فالمرأة هي الام والاخت والابنة وهي الزوجة أيضاً، فلا احد يستطيع أن يُنكر المرأة دورها او يُنقصها حقها(رجائي، مصدر سابق: ص1)، ولقد عمل البحث على إبراز دور المرأة السياسية في مجتمعها. فضلا عن ذلك ما زال موضوع مشاركة المرأة في صنع القرار موضوعا جدليا يستحوذ اهتمام الناشطين في مجال الديموقراطية وحقوق الانسان والمواطنة(عواد،2018: ص2). خاصة ذلك في المنطقة العربية التي تشهد حراكا سياسيا لا بل دمويا حادا، مما يستوجب استنفار كل الطاقات البشرية لإرساء الاستقرار فيها، بما في ذلك الحاجة لدور المرأة التي شاركت في بعض التحركات الشعبية في الدول العربية(شلق،2017: ص1).

كما يعد من أهم متطلبات عملية المشاركة السياسية للمرأة هو وجود نظام سياسي صالح بحيث يولي الاهتمام او اعطاء حقوق كل المواطنين بمن فيهم النساء،لان معركة الإصلاح والديمقراطية والحكم الجيد تبقي بالأساس معركة حقوق إنسان ويبقى التحدي الحقيقي هو عودة الأغلبية للحياة السياسية وهي معركة النساء والرجال معا. إلا انه يجب أن يكون لدور المرأة في الحياة العامة والسياسية الأولوية الفائقة, لأن المجتمع لا يمكن أن يحقق أي تقدم يذكر إلا إذا اتسعت المشاركة في الحياة العامة لكل المواطنين دون تفرقة بين الرجل والمرأة(سعيد،2005 :ص1).

يكثُر اليوم المناداة بحقوق المرأة السياسي لها، وأهمية دورها في النشاطات السياسية، فأصبح تفعيل دور المرأة هو ضرورة ملحة يجب أن يتعامل معها مختلف المجتمعات والحكومات ومؤسسات المجتمع المدني(رجائي واخرون، مصدر سابق:ص8). بالإضافة الى ذلك، فان دور المرأة تكمن بالجمع بين نشاطها على مستوى المجتمع المدني والنشاط السياسي سواء بالمشاركة في الأحزاب أو الاتحادات الطلابية أو النقابات أو الانتخابات تصويتاً وترشحاً, فانه من الضروري اهتمام المرأة بالشأن العام بالقدر نفسه الذي تعنى فيه بقضايا المرأة، فلا

تحصر المرأة نفسها في الاهتمام بقضاياها، وفي الوقت نفسه لا تتنكر لهذه القضايا فهي في نهاية المطاف جزء من المجتمع و عليها أن تحدث تراكما نوعيا في أدائها المتنوع و المتعدد, بما في ذلك ضرورة دعمها في إنجاح حياتها الاسرية مما يدفعها للاستقرار والابداع(المصدر نفسه: ص2).

وبناءا على ما تقدم يمكن ان نجد بأن عملية تفعيل دور المرأة في المشاركة بالحياة السياسية وتمكينها تلزمها مشاركة مجتمعية شاملة لا جزئية، بحيث لابد ان ينطلق من خلال ثلاث مجلات رئيسية هي، اولا: النوع الاجتماعي، وثانيا: التنمية، وثالثا: حقوق الإنسان، فهي قائمة على إنسانية الفرد وحقه في التمتع بكافة الضمانات المنصوص عليها في الشرعة الدولية لحقوق الانسان.

سادسا: تحديات مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية بالمجتمع.

هنالك مجموعة من التحديات او المعوقات التي تعرقل عمل المرأة وتؤثر عليها في الانخراط في الحياة السياسية، او الالتحاق بالعمل السياسي في مجتمعنا العراقي المعاصر، منها:

أولاً : التحديات الاجتماعية.

لا يختلف معظم المحللين والباحثين الاجتماعيين على أن المنظومة التربوية السائدة في المجتمعات الشرقية هي السبب الرئيس من أسباب تأخر هذه المجتمعات، والمنظومة التربوية نعني بها نظام القيم الذي تحترمه العلاقات الاجتماعية وينعكس في نظم التربية وقواعد الضبط والسلوك الاجتماعي(شرف الدين،2002:ص46). فالمجتمع قبل أنماطه المعيشية ما زال محكوماً بقيود من القيم والأعراف والتقاليد التي توارثها عبر أجيال عديدة مكونة هويته الثقافية وما زالت فاعلة ومسيطرة في تحديد العلاقة بين الجنسين وطبيعة تقسيم العمل(علام،1992:ص31). وإن الشائع في توزيع الأدوار استناداً الى تباين النوع وتقسيم العمل النوعي هي السمات الذكورية التي تتمثل في الاستقلالية والخشونة والمنافسة والقدرة على اتخاذ القرارات والتمتع بالشخصية القيادية، بينما الاعتمادية والتصرف العاطفي والرقة تعد سمات أنثوية(المصدر نفسه:ص31).

ووفقاً لذلك فالمكان الطبيعي للمرأة هو المنزل، وإن خرجت للعمل فلا تحتل مواقع قيادية ، بينما يكلف الرجل باحتلال المواقع القيادية، ومواقع اتخاذ القرار داخل التنظيمات الرسمية المختلفة في المجتمع . نزد على ذلك أصبحت المرأة تميل إلى الأعمال التي تحفظ أنوثتها أو التي اعتادت القيام بها(بيكارتر،1996:ص29). ويمكن القول بشكل عام إن هناك هيمنة رجالية على المجال العام وإقصاء للنساء ، إلى المجال الخاص وتكرس التنشئة القائمة النوع الاجتماعي دور الأمومة كدور رئيس للمرأة ربما إن الفعالية السياسية الصراع والعدوانية والمنافسة والسلطة والنفوذ تعد صفات غير أنثوية، فإنه يجري تسويغ عزل المرأة عن هذا المجال(هنديم،1991:ص10).

ويشير بعض علماء الاجتماع ، كما ورد في دراسة د. هندية ، إلى أن المعتقدات الدينية التقليدية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى تلعب دوراً مهماً في تكريس صورة المرأة النمطية التي تحرمها من مراكز قيادية سياسية(المصدر نفسه:ص15). إذن القيمة الثقافية والاجتماعية لأي مجتمع هي المحددة لمكانة المرأة ودورها ، وفي مجتمعنا تتمايز وتختلف مكانة الرجل عن مكانة المرأة لصالحه اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ويترتب على ذلك العديد من التمايز في الحقوق والواجبات لكل منهما، وتقول الكاتبة المغربية فاطمة الريس أن استمرارية فاعلية القيم والتقاليد أدت إلى عزل معظم النساء ، عن عملية التنمية وإلى تحكم وتسلط الأسرة والرجل(فهد،1980:ص351).

ويتم ذلك من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية وأنماط التعليم والوعي الثقافي، يهدف الأخص بالنوع والأنوثة مما يخلق فروقاً بين الجنسين وتصبح الأنثى اقل طموحاً من الرجل خاصة في المجالات الفكرية والسياسية. وفي ضوء ما سبق فإن مسيرة المرأة العراقية لم تكن قط سهلة وميسرة بل كثيراً ما تعاق هذه المسيرة بالظروف الاجتماعية وتقيد بقيود العادات والتقاليد والقيم وتبرز أعاقتها بتفسير متشدد للنصوص الدينية مما يؤدي إلى إهدار حقها في المشاركة السياسية(الزيباري،2006:ص77).

لذا نجد بان الموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية تؤثر على تكوين النظرة للمجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية يمكن أن تكون معوقا، (الناجي،2019:ص10).فضلا عن ذلك نجد ان في اختلاف التنشئة الاجتماعية الاولية في العائلة والمدرسة والمؤسسات التربوية الاخرى تساهم في غرس احكام خاطئة مرتبطة بالأنوثة والذكورة وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين فضلا عن اختلاف انماط العمل في المؤسسات الحكومية او شركات القطاع الخاص او حتى الجمعيات غير الحكومية، جميعها تساهم في تشكيل عوائق في مشاركة المرأة سياسيا.

بالإضافة الى ذلك نرى القيم الاجتماعية والثقافية تؤدي الى تقسيم الحقول الاجتماعية في العمل بشكل عام والعمل السياسي بشكل خاص بين الرجال والمرأة بطريقة غير متكافئة، تلك الفوارق الاجتماعية قد تسهم بشكل او باخر مع السياسات المتبعة الى صعوبة الحفاظ على التحول الديمقراطي في المجتمع(بدوي واخرون،2008:ص44). هناك عدم وعي وضعف في مستوى القناعة والمعرفة لدى المرأة نفسها بحقوقها وحرية اتخاذها للقرار منذ الصغر ومرور بمرحلة المراهقة اذ اوجد قناعة تامة بان قرارها يجب ان يكون بيد غيرها(العزاوي، ب. ت:ص5).

ثانياً : التحديات الثقافية.

إذا نظرنا إلى ثقافة المرأة السياسية في مجتمعنا نجد أنه ينطبق عليها ما تحدث عنه كل من (الموند وفيربا) فيما أسموه بالثقافة الطبقية أو المحلية إذ يتسم الفرد في هذا النوع من الثقافة بقلة المعلومات وطبيعة المدارك الفكرية الخاصة بمجتمعه وعدم وضوح الوعي بأمور السياسة(Michel,1990,p.85) . فالثقافة بمعنى التأمل والتبصر العقلي في الفعل الاجتماعي والسياسي لا وجود لها في حياة المرأة(عرابي،1995: ص28). ومن المؤكد ان هذه الصورة للوعي الثقافي والسياسي للمرأة في مجتمعنا لها ارتباط وثيق بالآخر لأن الرجل ما زال تطغى على سلوكه العقلية التقليدية أو البداءة النفسية وهي ما تطبع علاقتنا الاجتماعية، لذلك فإن محنة التثقف في مجتمعنا اجتماعية جذورها ضاربة في التاريخ وأغراضها ماثلة في الحاضر (سالمى،1992:ص161). فهو يهرب من واقعه إما في الماضي أو إلى محاكاة ثقافة الآخر (الاذقي،1995: ص65)

إضافة إلى أن المرأة في يومنا هذا تعتصرها مشكلات الحياة اليومية فتكون شريحة من الذين لا اهتمام لديهم بأمور السياسة ولا يمتلكون وعياً سياسياً فتسقط فريسة للتغرب (معوض،1983). فهي تشعر باغتراب إزاء وعيها بأن المكتسبات السياسية التي حصلت عليها هي مجرد مكتسبات شكلية(النقاش،1979: ص155).إذن المشاركة السياسية تتطلب درجة معقولة من الوعي السياسي والديني الذي يعني التطور الكلي للفرد وعلى الواقع المحيط به حقيقة كلية مترابطة العناصر وليس تصانيع منفصلة لا يجمعها رابط ، إضافة إلى تخطي الفرد خبرات جماعته الصغيرة ليتفاعل مع خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي(معوض ، مصدر سابق ، ص 114) فوعي الفرد بذاته وبالبيئة الاجتماعية التي يحيا فيها يزداد وضوحاً كلما انغمس في مشكلات المجتمع العامة وكلما زاد وعيه السياسي(السامرابي،1989:ص577).

لكن كيف يتوفر هذا الوعي لدى المرأة في ظل ضعف خبراتها السياسية وزيادة نسبة الأمية وفقدان الإحساس بالعلوم العامة وشعورها بالعزلة الثقافية وعدم ثقتها بإمكانياتها مع نفدية الرجل لهذه المشاعر من خلال سلطته الأبوية وأساليب التنشئة الأسرية فتستسلم المرأة لواقعها وتسقط في شبكة معقدة من العادات والتقاليد. فالثقافة السياسية للمرأة هي تعبير عن أسلوب عملها السياسي وكيفية تعاملها مع واقعها الاجتماعي والثقافي والسياسي ، وبالمقابل مشاركتها السياسية هي دليل على وعي المجتمع لذاته وثقافته .

فضلا عن ذلك يتمثل دورها في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، فالثقافات المختلفة السائدة في المجتمع تتفاوت في تحديدها للأدوار الجندرية التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب جنسه. تشكل وسائل الاعلام دورا مهما في مشاركة المرأة اذ انها قد ينمي ذلك او قد تعمل على تقيده اذ قد ابث هذه الوسائل الاعلامية المختلفة صورا نمطية للمرأة، ولا

يتناول المشاكل المرأة وقضايا العنف ضدها او تعديل قانون ما لصالحها او دورها وحقوقها ومجهوداتها وهو بذلك يشكل عائق مهم في تمكينها سياسيا(بدري واخرون، مصدر سابق:ص38) و(بودرهم، ب.ت:ص13-15).

ثالثاً : التحديات الإدارية والقانونية.

لاشك أن المعايير المهمة في قياس تطور أي مجتمع حضارياً هو مقدار ما تحصل عليه المرأة من حقوق اجتماعية فيه ، وبالرغم مما يقال ان أحكام الشريعة الإسلامية السمحة من أحكام تخص المرأة تعد معيناً لا ينضب لمن يريد أن يتعامل مع هذه الأحكام والنصوص بشكل متنور ومتطور ومتفتح. وقد دأبت الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية عام (1920) على سن القوانين والتشريعات الضامنة لحقوق المرأة الاجتماعية التي ترفع مكانتها وتطور من حقوقها ، كل ذلك دون الخروج عن أحكام الشريعة الإسلامية مصدر التشريع الأساسي لقانون الأحوال الشخصية النافذ رقم 188 لسنة 1959 المعدل(جريدة الوقائع، العدد/280، 1959).

وقد كان صدور قانون التعديل الثاني لقانون الأحوال الشخصية رقم (21) لسنة 1987 تتويجاً للحقوق الممنوحة للمرأة من الجانب الاجتماعي ، إذ أنه بعد الثورة تم تعديل النظام القانوني للمرأة ، وقد استمد هذا التعديل أحكامه من مبادئ الشريعة الإسلامية الأكثر تطوراً وملائمة لرد عروض السوابق القضائية التي استقر عليها القضاء العراقي وعلى رأسه محكمة تمييز العراق ومن مبادئ العدالة التي تأخذ بنظر الاعتبار اتجاه حركة المجتمع ودور المرأة الفاعل فيه(جريدة الوقائع العراقية،العدد2693، 1978).

ورغم التعديلات الكثيرة على قانون الأحوال الشخصية في العراق ، شأنه شأن بقية قوانين الأحوال الشخصية في البلدان العربية دون استثناء لا تزال قوانيناً قائمة على التمييز ضد المرأة بوصفها كائناً أدنى لابد من فرض الوصاية الأبوية عليه ، فهي لا تستطيع تزويج أو تطليق نفسها ، ولا تستطيع استخدام جواز سفر دون إذن الزوج أو الأب ، وتفقد عند وجود الأب من الوصاية على أبنائها ، وتعجز عن السفر دون موافقة رجل من الأسرة ، ولا تستطيع أن تمنع زوجها الأجنبي أو لأبنائها منه جنسيتها ، وبذلك من الضروري مراجعة قانون الأحوال الشخصية بما ينسجم مع رفع العسر وإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة فيها .

فالتشريعات المتعلقة بالمرأة في العراق وفي منطقة الشرق الأوسط ، رغم حداثتها الظاهري إلا أنها ، في أغلب الحالات جاءت لا للتغيير وإنما لتكريس من قوة الكثير من القيم والأعراف التقليدية السائدة في المجتمع ، والمحددة لتوزيع القوة في المجتمع على الأساس النوعي الجنسي ولتعطي الرجل دور السيادة والريادة وللمرأة التبعية والدونية(النجار،1989:ص100). ففي الوقت الذي يتقبل فيه المجتمع دور المرأة الاجتماعي الفكري وبالتالي قدرتها على المشاركة في صنع القرار ، فإن التشريعات الأسرية تنص على هذا وتعاملها معاملة إنسان غير راشد ، فاقد الرجاحة والقدرة على التمييز (السعداوي،1977:ص33).

أي فاقد الأهلية ، وعليه فقوانين الأحوال الشخصية توضح التناقض. وبالرغم من أهمية القوانين والتشريعات التي تنص على حقوق المرأة سواء في الأحوال الشخصية أو في المشاركة السياسية فإن الذي يجعل القانون قابلاً للتطبيق هو تغيير البنية الاجتماعية نفسها ، بحيث يأتي القانون ملائماً لذلك التغيير أو يكون واقعاً لإجرائه ، أما القانون المنفصل عن الواقع البعيد عن التغييرات الجارية أو المنوي إجرائها في البنية الاجتماعية فإنه سيظل بعيداً عن التأثير وكثيراً ما يظل حبراً على ورق لا ينص المشرع على مبدا المساواة بين ذكور والاناث فيما يخص بعض الحقوق السياسية، ومنها عدم وجود نص في القانون ادارة الدولة من شانه ان يحدد حد ادنى للتمثيل النساء في السلطة التنفيذية او القضائية هذا من جانب(المعهد العراقي،2013).

ومن جانب آخر لتعزيز مساهمة النساء في الحياة السياسية يرتبط بتعزيز دورها على مستوى الأسرة، وأغلب قوانين الأحوال الشخصية في البلدان العربية وبالتحديد العراقية لا تعزز من وضعية المرأة أو تجعل لها دوراً في صنع القرار داخل الأسرة. ومن ثم، ينسحب الأمر على مساهمتها في الحياة العامة، حيث يكون حضورها أقل وتابعاً للرجل؛ فثمة علاقة ارتباط قائمة بين قوانين الأحوال الشخصية ومشاركة المرأة السياسية، هذه القوانين "الطائفية" "المذهبية" "الأكثرية" إذا جاز التعبير تقف حجر عثرة دون تعزيز مساهمة المرأة في الحياة السياسية.

رابعاً : التحديات السياسية

يمكن تحديد أهم التحديات السياسة في مجتمعنا العراقي من خلال عدة أسباب والتي تحول دون نمو وتطور المؤسسات السياسية منها ما يتعلق بنمط الثقافة السياسية ، هي من العقبات الرئيسة التي يعترض وتقيد المشاركة السياسية ، كونها تكرس ثقافة الخضوع والتبعية وأهميتها على مجمل علاقات الحكم والسلطة(علوان،200: ص142). وهذا النمط من الثقافة يكون بعيداً عن المشاركة في صنع واتخاذ القرارات السياسية (علوان،1997:ص102)، لذلك من معوقات السياسة عدم مأسسة العملية السياسية ، حيث يتميز المجتمع العراقي بضعف مؤسساته السياسية فهي غير قادرة على إملاء دورها في العملية السياسية ، الأمر الذي أدى إلى شيوع مظاهر سلبية وهيمنتها على هذه العملية من قبيل عدم المؤسسية وعدم النظامية والشخصانية مما لا يترك مجالاً لمساهمة المواطنين والقوى السياسية فيها بالمشاركة(علوان،1997:ص177).

ومن جهة أخرى نرى أن غموض الخطاب السياسي وعدم وضوحه عبر الصحافة الحزبية النشطة والانفتاح على تجارب الفكر المعاصر ، سينعدم الخطاب السياسي الجاد ولن تقوم أحزاب حقيقية ، وبالتالي لن يكون الطريق سالكاً نحو الديمقراطية(ولد سيدي،2005: ص244). وإن الممارسة السياسية يجب أن تتم بصورة حكيمة تراعي المبادرة التي تقوم عليها الديمقراطية ، وتقيد الشرعية التقليدية التي سادت في الممارسة السياسية عندنا والقائمة على أسس تستمد مرجعيتها من مصادر عتيقة كالقبلية والجهة(المصدر نفسه ، ص 244)

كما وان طبيعة النظام السياسي قد تكون احد معوقات مشاركتها، او قد تعمل على التمييز ضد المرأة وترسخ لدى السلوك الذهني للسياسيين هذا التمييز، اذ ان النمط السائد في المستويات القيادية والاحزاب السياسية هو نمط الرجولي الذي يعمل على اقصاء المرآة والتقليل من دورها وهذا ما يعيق المرأة سياسيا ويضعف من المشاركة الساسية لها(النابلي وبن حيان،2012 : ص36). بدأت في العراق مجموعات المرأة تضغط سياسيا واصبح لها وجود ملموس في الهياكل الحكومية الجديدة بعد عام 2003، وفعلا بدأ التمكين السياسي للمرآة بعد ان تشكلت اول حكومة مؤقتة في العهد الحتكم المدني الامريكي (بوب بريمر اذ شكل حكومة مؤقتة تضم (22) رجلا وثلاثة نساء، وان كان حذا الدور محدود مقارنة بدور الرجل الا انه تطور بعد ذلك عند اقرار دستور 2005(سراج الدين،2007: ص217–224). فضلا عن ذلك يكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة، والحكومات إذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات، إلا إن الحكومات ما زال دورها ضعيفا في إيصال المرأة إلى السلطة التشريعية.

فضلا عن ذلك للأحزاب السياسية أيضا دورا هاما ، حيث تعتبر نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جدًا، فالنساء عازفات عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية، كما إن الأحزاب لا تتوجه للنساء. تتحمل التنظيمات النسائية ضعف أدوارها في التمكين السياسي للمرأة من حيث التخطيط والبرامج، وتبقى في النهاية وبقدر هام جدا القدرات الشخصية للقيادات النسائية فالقدرات الشخصية للمرأة واستعداداتها للقيادة وخبراتها في الحياة السياسية من المعوقات الأساسية ، ومع ذلك فقد برز عدد من النساء لهن تأثير كبير في نجاح المرأة في الحياة السياسية (E. Camussi & C . Leccardi , 2005 :p .140).

حيث نجد ان الثقافة السياسية ضعيفة بالنسبة الى اغلب الفئات النسائية على الرغم من وسائط الحديثة في الاعلام، اذ ان كثرة الاعباء المكلفة بها المرأة اسريا او بسبب منع رجل لها في استعمال وسائل التواصل الحديثة يؤدي الى غياب الثقافة القانونية والسياسية لها(سويدان،2018:ص32) و(النابلي، مصدر سابق:ص39).كما ان عدم استقرار لأوضاع السياسية في المجتمع العراقي لسنوات طويلة، يعد من المعوقات الرئيسة الذي أثر سلباً في الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بالحياة المرأة ونشاطاتها ومشاركتها سياسيا بالمجتمع، فالشعور بالاغتراب والاحباط وعدم الاستقرار النفسي ما هى الا مخرجات جاءت نتيجة الظروف الصعبة التي مرت على المجتمع ومنها وضع المرأة في المشاركة السياسية(كاظم ،2006: ص169).

وأخيراً لابد من إثبات مسلمة لا يمكن تجاوزها في عالم الديمقراطية المعاصرة ، وفي المسلمة المتمثلة بضرورة توسيع مفهوم المشاركة السياسية تشمل جميع الأطراف السياسية بمختلف فعالياتها. لذا لابد أن تقوم

بإعادة النظر في الأساليب التي تمارس بها السياسة وذلك عن طريق خلق ثقافة سياسية ملائمة تعطي نفساً جديداً للديمقراطية يمكنها من الاستمرارية والثقافة التي نقصدها هي ثقافة الحوار ونبذ الاستلاب الفكري التنظيمي الذي يطبع العديد من خطاباتنا السياسية المتداولة ، والتي تستلهم تنظيماتنا أسسها منه(ولد سيدي ، مصدر سابق ، 243–244)، هذا بالإضافة إلى تطوير علاقاتنا الاجتماعية حتى نصل إلى مستوى يمكننا من الفهم الجيد للثنائية التي تتنازع خطاباتنا السياسية ، وهي الثنائية المتمثلة في الإيديولوجية القبلية والسياسية ، والعمل على تقليب كل ما هو سياسي على كل ما هو قبلي ، حتى تسمو بالممارسة السياسية الى مستوى من الموضوعية تسمح بإضفاء هذه الصفة عليها(المصدر نفسه ، ص 244).

خامساً : التحديات الاقتصادية

إذا نظرنا إلى المرأة فرداً من المجتمع ، فإننا نتساءل إلى أي مرحلة من الوعي وصلت المرأة في مجتمعنا ، وهل اكتسبت من واقعها وعياً مكنها من تأدية أدوار اجتماعية ملموسة في المجتمع وطرق مشاركتها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ، وهل مشاركتها نابعة من ذاتها لتحسين ظروفها بصورة عامة(شرابي،1999:ص110) وبالرغم من مشاركة المرأة الشرقية ومنها العراقية بصورة خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة ، فما زالت أمامها حواجز متعددة ، أهمها وعيها بذاتها الذي يعد جواز سفرها للوصول إلى المشاركة في الحياة العامة مما يولد علاقة تفاعلية بين تفسير مكانتها والوضع الثقافي والاجتماعي العام .

فاذا ما حدث تغيير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي أو الثقافي فإن ذلك سيغير من مكانة المرأة ومن نظرة المجتمع لها(الرحموني،1999: 109)، وفي هذه الحالة يمثل وعي المرأة عامل حداثة في المجتمع وتعد مكانتها الاجتماعية مؤشراً على المستوى الاقتصادي والثقافي للمجتمع ومدنيته. وعليه فإن المشكلة التي يجب أن تناقش هي وعي المرأة بذاتها وبمحيطها الاجتماعي ، فوعيها الاجتماعي هو انعكاس للواقع الاجتماعي الثقافي الذي تعيشه(عبد الرحمن، د.ت:ص640).

وتعززه المفاهيم الثقافية السديدة في المجتمع التي تؤكد محدودية صوت المرأة رغم خروجها للعمل . إلا أن هذه المشاركة المجتمعية يعفيها نظام قائم من القيم التي انعكست على المرأة بصورة سلبية معطلة دورها الفاعل في المجتمع ، إضافة إلى أساليب التنشئة الأسرية لكون الأسرة الخلية الأولى المؤثرة في تكوين شخصية الفرد وأنماط سلوكه وتمتد إلى المدرسة ووسائل الإعلام التي تؤكد صورة المرأة زوجة وربة منزل وتغفل مشاركتها الثقافية والاقتصادية والسياسية(الشقوري،2000،ص271).

ويرجع أيضا عدم الوعي عند المرأة بذاتها إلى انغلاق المجتمع الذي عاشت فيه المرأة ومحدودية واقعها السياسي والاقتصادي ثم الانفتاح الاقتصادي الذي أعطاها نموذجاً واحداً في التغيير ، نموذج المرأة المستهلكة ،

فالمرأة في مجتمعنا لها صورتان متناقضتان ولكنهما يتعايشان معاً ، صورة المرأة الإعلامية ذات الوعي المزيف ، المرتبطة بالعالم الغربي في ظواهره وانعكاسه ، وصوت المرأة التي يجب ان تكون لترضي مجتمعها ومقبولة من أفراده ، وهذه الصورة الثقافية تتكون من ممنوعات الصورة الأولى(عبيد،1984:ص256).

وعليه فإن المستوى الاقتصادي أو العامل المادي ذو أهمية بالغة لموضوع المرأة من خلال مستويين : المستوى الأول : وهو الذي يعني بدراسة المساواة في الفرص للحصول على سوق العمل بين النساء والرجال ومساهمة المرأة في تشكيل سوق العمل ، ودور المرأة في اتخاذ القرار الاقتصادي. أما المستوى الثاني : فهو المعني بدراسة أثر مشاركة المرأة الاقتصادية في صيرورة تحريرها وحصولها على حقوق مواطنيها (الفقير، د. ت:ص198). لذا بما أن الحاجة المادية من أبرز دوافع المرأة للعمل خارج المنزل ، ويكمن في الحاجة المادية تحقيق الاستقلال الذاتي وبالاعتماد على النفس في سد الاحتياجات الشخصية من ناحية وللمساهمة في ميزانية الأسرة لرفع مستواها المعاشي ولتأمين مستقبلها على الأمد البعيد من ناحية أخرى(الهيصمي، د.ت:ص7).

وتعد المصادر الاقتصادية في المجتمع من أهم مصادر القوة الاجتماعية والسياسية وأهمها الثروة والعمل والمراكز الاجتماعية والكفاءة العلمية والخبرة وغيرها. وهذه المتغيرات تؤثر في المشاركة والسلوك السياسي للمرأة العراقية ، حيث نجد في واقعنا أن أغلب مصادر القوة تلك لا زالت بيد الرجال ، وأن نصيب المرأة من هذه المصادر متدني وأن الفجوة بين الجنسين لا زالت كبيرة(المصدر نفسه:ص9).قد يعيق مشاركة المرأة غياب التطوع للعمل السياسي النابع من داخلها اذ ان المرأة قلما تتزعم الساحة العامة اذ انها تتجنب في الغالب تعريض نفسها وعائلتها مشاق المخاطرة وينعكس ذلك بالتالي على ضعف مشاركتها سياسيا وهذا يختلف ايضا حسب الظروف المجتمعية السياسية والثقافية التي تعيشها(سويدان، مصدر سابق: ص31).

سابعا: متطلبات تحسين المشاركة السياسية للمرأة العراقية في المستقبل.

لقد تزايد الاهتمام في الآونة الاخيرة بقضايا المرأة والحفاظ على حقوقها ولا سيما السياسية منها، لذا تعد قضية مشاركة المرأة سياسيا ذات اهمية كبيرة على الساحة السياسية الدولية والوطنية، من خلال توقيع على العديد من الاتفاقات والمواثيق الدولية التي تدعم تعزيز وحماية حقوق المرأة وبالتحديد السياسية، لهذا السبب تواجه العراق حتمية مسايرة ومواكبة هذه التغيرات(كاظم، مصدر سابق:163).

ولغرض تحسين وضمان تفعيل مشاركة المرأة السياسية في العراق لابد من الوقوف على تطبيق بعض المواثيق الدولية لتمكين المرأة من تطوير وتغيير ذاتها في المستقل من اجل ممارسة العمل في المجال السياسي مع الرجل، وذلك عن طريق الالتزام الدولة بما تدعو اليها العديد من المواثيق الدولية بالالتزام بها وإلى إنهاء التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله، وكافّة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلّقة بحقوق المرأة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، حيث دعت جميع تلك

المواثيق إلى مشتركة المرأة في العديد من المجالات، مثل: التمكين القانوني، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والصحي، والسياسي علماً بأنّ الاتفاقية الخاصة بإنهاء التمييز ضد المرأة التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979م تُعدّ أهم تلك الاتفاقيات(عبد الفتاح،2012:ص13).

بالإضافة الى ذلك يمكن قياس مظاهر تمكين المرأة في أي مجتمع ومنها مجتمعنا العراقي من خلال مؤشرات مستويات محو الأمية، وعدد الفتيات والنساء المتعلّمات، والقيود التي يتمّ فرضها على حركة المرأة، والقوانين الموضوعة بحيث تُراعي الاعتبارات الجنسية، وعمالة المرأة خارج منزلها، وعضويّتها للمنظمات المدنية، وأنماط الملكية، ومستوى ثقة المرأة بنفسها، أمّا قياس نتائج وصولها إلى تلك الموارد فيتمّ من خلال مؤشرات قدرة المرأة على التأثير على قرارات الأسرة، وقدرتها على توزيع المهام الأسرية بين الأفراد، ومستويات العنف ضد المرأة، إضافةً لعدد القوانين والتشريعات المناسبة للنساء، وعدد النساء اللواتي يستطعن تولّي المناصب القيادية أو المناصب العامة، وغيرها من الامور(مركز مساواة لدراسات المرأة،2020)

فضلا عن ذلك حيث يؤكد الاجراءات الدولية لتعزيز صور المشاركة السياسية للمرأة عالميا من خلال:

١. تحسين آليات التنفيذ الخاصة بالحقوق الإنسانية للمرأة والإضافة إليها.

٢. النهوض باستيعاب الدول والأفراد لاتفاقية السيداو.

٣. تحفيز الدول على اتخاذ الخطوات لتطبيق السيداو.

٤. تحفيز التغييرات في القوانين مما يقضي على الممارسات التمييزية.

٥. تعزيز الآليات القائمة لتطبيق الحقوق الإنسانية داخل نظام الأمم المتحدة.

6.إيجاد وعي عام أوسع بمعايير حقوق الإنسان المتعلقة بالتمييز ضد المرأة(مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان،2009:ص5-6).

في حين نجد بان ضمان مستقبل وتطوير امكانية المرأة في العراق يعتمد على النظام السياسي وتوجهاته في مشاركة المرآة في الحياة السياسية، ومن أهم متطلباته في العملية السياسية لغرض مشاركة المرأة وتمكينها سياسيا يجب اعطاء الشعب بأكمله الحقوق المدنية والسياسية الكاملة كما نصت عليه الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان العالمية وما اشر اليه الدستور العراقي (2005)المثير للجدل(بو درهم، مصدر سابق: ص10-12).

وبناء على ما سبق ولاعتبارات خصوصية للتجربة العراقية في المشاركة السياسية للمرأة، وبالرغم من كل الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية وتمكينها، فان واقع الممارسة يظهر عكس ذلك بسبب وجود تحديات ومعوقات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وحتى اعلامية حالت دون مشاركة الفعلية لها، والتي هي بحاجة الى تعديلات كبيرة من اجل نهوض بواقع المرأة العراقية، واهمها تلك

المرتبطة بالاعتبارات الدينية والعادات والتقاليد المترسخة في اوساط المجتمع العراقي المناهضة لثقافة المساواة مع الرجال.

ثامنا: استنتاجات البحث.

1. ان مشاركة المرأة سياسيا اصبحت من القضايا الهامة والجوهرية والتي اكدتها المواثيق الدولية والامم المتحدة والتشريعات العالمية والوطنية على حد سواء.
2. مشاركة المرأة في الحياة السياسية تخضع لاعتبارات زمانية ومكانية تتباين اتجاهاتها بين المجتمعات طبقا لدرجة تطورها وتقدمها ونضجها الحضاري والسياسي.
3. ان مسيرة مشاركة المرأة العراقية في العمل السياسي تسير بخطوات بطيئة تتصل بالإشكاليات التخلف الثقافي والفكري للإنسان في مجتمعاتنا العراقي، بالإضافة الى عوامل القهر الاجتماعي والعنف المجتمعي التي تمارس ضدها.
4. على الرغم من حصول المرأة العراقية بعد عام 2003 تحقيق بعض المنجزات منها اقرار نظام الكوتا في الدستور العراقي لعام 2005، الا ان مشاركتها سياسيا وتفعيل دورها السياسي يتطلب تظافر الجهود المجتمعية كافة وخلق بيئة تشريعية مناسبة تتوافق مع التشريعات الدولية بهذا الخصوص.
5. بالرغم من المكاسب الكثيرة والرائعة التي تحققت للمرأة مؤخرًا، فإنه لا يزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تواجهها منها شخصية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية والتي تحول دون تفعيل مشاركتها الحقيقة بالمجتمع.
6. ان تفعيل دور المرأة العراقية ومشاركتها سياسيا يتطلب وضع سياسات وبرامج تساعد المرأة في الوصول الى مواقع السلطة وصنع القرار، وتخطي السلطة الاجتماعية التقليدية التي لا زالت تحاول اضفاء المشروعية على السلطة الذكورية بالمجتمع.
7. لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة العراقية وتمكينها بمعزل عن الظروف الاجتماعية، والسياسية التي يمر بها المجتمع، لان مشاركتها مرهونة بظروف المجتمع الذى تعيش فيه، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور.
8. ان اوضاع المرأة العراقية بشكل عام من ناحية تواجدها السياسي لا زالت غير مرضية، فهي تتعرض لشتى انواع التمييز في مختلف مجالات الحياة، بالرغم من تحملها جزءا من المسؤولية وتقع على عاتقها قيادة هذا التحول من خلال مشاركتها الرجل في الحياة السياسية.

تاسعا: توصيات البحث.

1. سن قوانين وتشريعات تحفظ حقوق ومكانة المرأة في التمثل العادل في ادارة مؤسسات الدولة وتحارب التميز الجندري او النوع ضدها من خلال انشاء مراكز تهتم بقضايا المرأة، وتوفر احصاءات والبيانات دقيقة وحقيقية تخص واقع المرأة سياسيا واجتماعيا وتحفزها على المشاركة السياسية من اجل النهوض بها في المجتمع.
2. اقامة مؤتمرات وندوات وورش عمل توضح دور المرأة وحقها في المشاركة الفاعلة، وصنع القرار في بناء الدولة وتثقيفها في جميع نواحي الحياة من اجل النهوض بواقعها في مجال العمل السياسي.
3. اجراء دراسات مماثلة ومعمقة عن مشاركة السياسية للمرأة ، ولاسيما في المرحلة الراهنة لما يشهده المجتمع العراقي من مظاهر التغير والتطوير والتحديث في النظام الساسي في ضوء الاختيار الديمقراطي والتعددية السياسية.
4. تفعيل دور الاجهزة الاعلامية ودعوتها للتركيز بطريقة ايجابية في تشكيل صورة المرأة الحديثة التي تظهر قدرة المرأة في مجالات القيادة واتخاذ القرارات والمشاركة بالحكم، وزيادة وعيها السياسي وثقافتها السياسية لتدعم مشاركتها في العملية السياسية.
5. التأكيد عل تشجيع المرأة في المشاركة والانخراط في الاحزاب السياسية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والانشطة والمنظمات المهتمة بالقضايا النسوية لغرض تأهيلها لإبراز مكانتها في المجتمع
6. ضرورة توفير المناخ الاجتماعي والسياسي للمرأة ودعمها من قبل رؤساء الكيل والتيارات والاحزاب السياسية واعطاءها المجال، والفرص المتكافئة بإبداء رائه في الحوارات والمشاركة في صنع القرار السياسي.

عاشرا: المراجع والمصادر.

-1 ابراش، د. إبراهيم (1998)، علم الاجتماع السياسي ، ط1، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان ، الاردن.

-2 ابو بكر، اميمة وشكري، شرين(2002)، المرآة والجندر الغاء نظام التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين،ط1، دار الفكر للنشر، بيروت.

-3 الأسود،، د. شعبان الطاهر(2001)، علم الاجتماع السياسي ، دار المصرية اللبنانية.

-4 الامم المتحدة الانمائي(1996)،دليل الامم المتحدة بشان الاقليات، كتاب رقم 11.

5- باسيلي، بولس(ب. ت)،الحب والزواج، مطبعة الاهرام التجارية للطباعة والنشر، القاهرة.
6- بدري، بلقيس واخرون(2008)،النوع وصنع القرار- دراسة حالة جمهورية السودان، جامعة الاحفاد للبنات، معهد دراسات المرأة والنوع والتنمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
7- بودرهم، فاطمة(ب. ت)،المشاركة السياسية والتمكين السياس للمرأة – المعوقات- التحديات واليات المعالجة في الوطن العربي، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
8- بيكارتر، جوزي سالم وآخرون(1996)، دليل المرأة الاردنية في الحياة السياسية، ط1، المطبعة الاردنية، عمان ، الاردن.
9- جريدة الوقائع العراقية (1959)، عدد (280) بتاريخ 1959/12/20.
10- جريدة الوقائع العراقية(1978)، عدد (2639) بتاريخ 1978/12/20 وللمزيد انظر إيمان العزاوي ، لوضع القانوني للمرأة في العراق ، ندوة بغداد الدولية ، ص 268 .
11- جندلي، عبد الناصر(2007)،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية دار الخلدونية، الجزائر.
12- الجوهري، د. عبد الهادي(1986) ، المشاركة الشعبية في التنمية، المجلة الاجتماعية، العدد/ 1، 1986.
13- دوجان، بشير بن نعمان(2015)،تطور مكانة المرأة عبر التاريخ، موقع ابن الاسلام، متاح على الموقع الالكتروني/www.ibnalislam
14- الراشدي، زكي رشاد اسمير(2011)،معوقات المشاركة السياسية للمرأة العراقية – دراسة ميدانية في مدينة الموصل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سانت كليمنس-فرع العراق.
15- رجائي، اسماء محمد واخرون(2018)،التمكين السياسي للمرأة العربية في مصر وتونس ،الدراسات البحثية للبرامج والمنظومات الديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، برلين.
16- الرحموني، سعيد (1999)، المرأة والمشاركة السياسية في تونس ، مجلة المستقبل العربي لسنة 22 ، العدد / 250 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
17- زكي رشاد أسمير ال رواس الراشدي (2011)، معوقات مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية- دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل، رسالة الماجستير في تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة سانت كليمنتس /العراق.
18- الزيباري، د. طاهر حسو(2006) ، دور المرأة الكردية في المشاركة السياسية ، دار أراس للطباعة والنشر ، ط1 ، اربيل ، العراق.
19- سالمي، عادل(1992)، تقرير عن ندوة نحو نظام ثقافي عربي جديد ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية لسنة / 15 ، بيروت ، 1992.
20- السامرائي، محمد احمد(1989) ، الثقافة وأثرهما في بناء الشخصية الإنسانية ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد 17 ، مطابع التعليم العالي ، بغداد.
21- سراج الدين، اسماعيل(2007)،المرأة في عالم غير امن –العنف ضد المرأة حقائق وصور واحصاءات، مكتبة الاسكندرية.
22- سعد، د. إسماعيل علي(1981) ، قضايا علم الاجتماع السياسي ، دار الموقع الجامعية.
23- السعداوي، نوال(1977) ، المرأة والصراع النفسي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت.
24- سعيد، فريدة علام(2005)،التمكين السياسي للمرأة، بتاريخ 2005/9/11،متاح على موقع/www.ahewar.org
25- سويدان، د. باسم كريم(2018)،تمكين المرأة سياسيا في الديمقراطيات الناشئة- المرأة العراقية نموذجا،
26- شراب، ناجي صادق(1988) ، أبعاد المشاركة السياسية في دول العالم الثالث ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، السنة الرابعة ، 1988.
27- شرابي، هشام (1999)، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، ط4 ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1999.
28- شرف الدين، د. فهيمة(2002) ، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لسنة 24 ، العدد / 278 ، 2002.
29- الشقوري، د. جواد(2000)، المرأة بين سلطة الواقع وسلطة الايدولوجيا ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لسنة 23 ، العدد /257 ، بيروت ، 2000.
30- شلق، هدى خطيب(2017)،اهمية دور المرأة في صنع القر ار السياسي، مقالة منشورة جريدة الشرق الاوسط، بتاريخ 2017/4/27،متاح على موقع/www.Ib.boell.org
31- الشيخلي، د. صباح ابراهيم(2016)، دور المرأة العراقية- مكانتها عبر التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، متاح على موقع الالكتروني / www. Iraqal.org
32- عبد اسعد، د. محمد توهيل فايز(1999)، علم الاجتماع السياسي، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
33- عبد الرحمن، عواطف(د.ت)، صورة المرأة الخليجية في الصحافة الخليجية ، مؤتمر المرأة والتنمية في الثمانينات .

34- عبد الفتاح، حسناء محمد (2012)،المرأة المصرية وتاريخ من النضال ,مجلة أبناء الوطن في الخارج, الهيئة العامة للاستعلامات , العدد 24,ص13, 2012.

35- عبيد، د. ثريا أحمد(1984) ، المرأة والعمل السياسي في كتاب : تنمية مساهمة المرأة العربية في النشاط المجتمعي ، تحرير سعاد نايف ، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية الأمانة العامة.

36- عرابي، د. عبد القادر(199) ، أزمة المثقف العربي المحنة الدائمة ، دراسة في نشأة المثقف وسيكولوجيته ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لسنة 18 ، العدد/ 196 ، بيروت.

37- العزي، د. سويم(1994) ، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، المركز الثقافي العربي، بيروت.

38- عقراوي، ثلماستيان(1978)،المرأة ودورها ومكانتها في حضارة وادي الرافدين، وزارة ثقافة والفنون، بغداد.

39- علام، د. عثمان محمد(1992) ، الأسرة والتنشئة المهنية المرأة ، مجلة شؤون اجتماعية ، السنة 5 ، العدد/ 2 ، 1992.

40- علوان د. حسين(1997) ، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد /236 ، بيروت ، 1997 .

41- علوان، د. حسين(1997) ، العملية السياسية والمشاركة السياسية في الدول النامية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد / 223 ، بيروت ، 1997.

42- علوان، د. حسين(2000) ، التحديث السياسي والمشاركة السياسية في الوطن العربي ، مجلة قضايا سياسية ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، العدد/8 ، جامعة بغداد ، 2000.

43- عميمر، سهام(2019/2018)،اثر التمكين السياسي للمرأة على اداء المجالس المنتخبة- حالة مجالس المنتخبة لولاية برج بوعريريج، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

44- عنتر ،نور دين(2003)،ماذا عن المرأة، دار اليمامة الطباعة والنشر، دمشق.

45- عواد ،محمد(2018)،التمكين السياسي للمرآة المصرية بين الدستور والقرارات الحكومية، المفكرة القانونية، متاح على موقع/www.legal- agenda.com

46- الغزالي، د. أسامة (1987)، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة علوم المعرفة، العدد 117، الكويت.

47- الفقير، فادية أحمد(د، ت) ، نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية – النسوية والديمقراطية والمواطنة حالة الأردن في كتاب المواطنة والديمقراطية.

48- فهد، د. باسم(1980) ، مراجعة كتاب النساء والتطور العالمي ، مجلة الفكر العربي لسنة 2 ، العدد / 17 ، 1980.

49- فهمي ،عبد العزيز(1947)،قواعد وتثار فقهية رومانية، طبع بجامعة فؤاد، مصر.

50- فؤاد، عاطف(1995) ، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعة.

51- كاظم، د. شروق (2006) عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية، بحث منشور في مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد الثامن، جامعة بغداد.

52- كيال، باسمة(1981)،تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر، بيروت.

53- اللاذقي، د. محيي الدين(1995) ، تأملات أولية في ملامح النظام الثقافي العربي الحديث ، مجلة الشرق الأوسط.

54- مثنى، هدى محمد(1998)،المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003،مطلعة الشعب، بيروت.

55- محمد ،مثنى ابراهيم(2019)،التمكين الاجتماعي للمرأة في المجتمع الموصلي_ دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب ،جامعة الموصل.

56- محمد، حمدان رمضان(2006) ، المشاركة السياسية لطلبة جامعة الموصل، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل، العدد/11،2006.

57- محمد، محمد علي (1989)، تاريخ علم الاجتماع ، الرواد والاتجاهات المعاصرة ، ط2 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

58- مدكور، ابراهيم(1975)، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

59- مركز مساواة لدراسات المرأة(2020) , متاح على http://musawasyr.org

60- مطر، ليندا(1982)،المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

61- معوض، جلال عبد الله(1983) ، أهمية المشاركة السياسية في العملية السياسية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية لسنة 2 ، العدد/ 5 ، بيروت.

62- مقالة عن مملكة تدمر على موقع/ www.wikipedia .org

63- المنوفي، د. كمال(1987) ، أصل النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1987.

64- مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان (2009)، مقالة منشور عن التمكين السياسي للمرأة المصرية- هل الكوتا هي الحل، بتاريخ 2009/5/25،متاح على الموقع الالكتروني/www.maatpeac.org
65- موقع مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، المصدر السابق ، ص6.
66- موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، دراسة تأصليه لمفهوم المشاركة السياسية، 2009، ص2.
67- موقع مؤسسة صوت المجتمع، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، 2006.
68- النابلي وابن حيان(2012)بحث المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي للمرأة، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث(كوثر).
69- الناجي، د. مصطفى(2019)،التمكين السياسي للمرأة- المفاهيم ومعوقات ومزايا –حالة العراق نموذجا، مجلس النواب، دائرة البحوث ،قسم البحوث، لدورة النيابية/4،السنة التشريعية /1،الفصل التشريعي/1،بغداد،العراق.
70- النجار، د. باقر سلمان(1989) ، الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية ، مجلة المستقبل العربي، العدد /2 ، 1989.
71- النقاش، فريدة(1979) ، هموم المرأة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، لسنة 2 ، العدد /5 ، بيروت ، 1979.
72- هنديم، د. سهى(1991) ، واقع مشاركة المرأة في مؤسسات السلطة الوطنية ، ورقة قدمت الى ندوة (المرأة والمشاركة السياسية في العالم العربي)، مركز الدراسات النسوية، عمان.
73- الهيصمي ،خديجة أحمد(د.ت)، السلوك السياسي للمرأة في المجتمعات العربية ، ندوة المشاركة السياسية للمرأة العربية ، تونس .
74- ولد سيدي، د. محمد الأمين (2005)، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت.
75- .E. Camussi & C. Leccardi ,(2005)Stereotypes of Working Women :The power of Expectations, Information, Science Social,vol.44,No.1,p:140
76- .Rowaida Al Maaitah Hadeel Al Maaitah and others, Arab Women and Political Development, Journal of International Women's Studies,2011,pp.1-22.
77- Gannar, Myrdal, Asian Drama, pengnan Books, London, 1971, pp. 7- 10
78- Karl Deuthch , Social mobilization and political Development America in political science review Lv, scpt 1961.
79- Michel Fompson and other, Cultural theory, west view press, san Francisco, 1990, P 85.
80- Orum Anthony, Introduction to political sociology, New York prentice, Hall, 1993, p. 235
81- Parcto and Mosca , Englewood cliffs New Jersey , prentice Hall , 1925,a p. 36-46 .
82- Tery Eakin, students and politics comparatives study, new york, 1972, p. 96.